فيصل الحسيني

اللقاءات الفلسطينية الاسرائيلية
الى أين؟

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة او المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية او حزبية او تنظيمية او طائفية، وتهدف الى اعداد بحوث وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني الفلسطيني واطارها القومي العربي وبعدها الانساني والدولي، والاسهام في توظيف هذا الجهد الأكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية.

إن ما ورد في هذه الورقة من آراء وأفكار، تعبر عن وجهة نظر المحاضر الشخصية ولا تعكس او تمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، أو العاملين فيها. وقد قدم المحاضر الاستاذ فيصل عبد القادر الحسيني رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس هذه الورقة كمحاضرة في مقر الجمعية بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٩٠، ضمن برنامج المحاضرات في العام ١٩٩٠.

جميع الحقوق محفوظة للجميعة

آب ١٩٩٠

(الطبعة الأولى)

المراسلات

PASSIA

فاكس: ٢٨٢٨١٩(٠٢) هاتف: ٨٩٤٤٢٦

ص.ب. ١٩٥٤٥ - القدس الشريف

أيها الأصدقاء

يطيب لي أن نلتقي حول الطاولة المستديرة في بيت فلسطيني في القدس، لنتحدث حول مسألة هامة تندرج على جدول الأعمال الفلسطيني في الداخل والخارج. المسألة هي : اللقاءات الفلسطينية الاسرائيلية الى أين؟ إن هذا السؤال يتبعه أسئلة عديدة، ولا بد لنا من محاولة مشتركة للاجابة الموضوعية على بعضها إن لم يكن الاجابة عليها جميعها.

إنني أرى أن المدخل لبحث هذه المسألة : اللقاءات أو الحوار، هو في معرفة الطرف الآخر، . . . . الاسرائيليون. إن التجمعات اليهودية بدأت كتجمعات دينية مغلقة، وكانت بدايات الهجرة اليهودية مع بدء حركة الهجرة العالمية المتجهة من اوروبا الى العالم الجديد للبحث عن تطلعات تواجه تحديات العصر. جزء منها اختار الاستجابة لهذا التحدي دينيا، وبعض هؤلاء حاول الربط بين الدين وفكرة بناء عالم جديدة، عالم مثل ذلك الذي بني في الغرب الامريكي. وهنا كانت بدايات "التسيس" والربط الديني . . . . ووسط تجمعات الاقلية المهاجرة، برزت بداية العمل الصهيوني، وبدء عمليات الهجرة المسيسة التي اضافت للعوامل القديمة، بعدا وعمقا جديدا، تبلورت جميعها في فكرة ارتباط ايديولوجي مؤسساتي يتعامل مع موازين القوى العاملة، ويأخذ دوره في اللعبة او المعادلة السياسية. وقد جرى الحسم داخل المؤسسة الصهيونية لصالح "التسيس" وليس "الدين". وتم اختيار المثال الغربي للاستيطان الاستعماري، وتوحدت بنتيجة ذلك تيارات يهودية كثيرة، والتقت داخل معكسر الغرب في مواجهة "مخاطر" الشرق، والغرب هنا هو الحضارة الغربية المسيحية-اليهودية، والشرق هو الحضارة العربية الاسلامية.

وفي المرحلة الثانية، ومن خلال سيطرة المؤسسات "الموالية للغرب" التي اقامت الدولة العبرية، برزت عوامل الصراع بين اتجاهين، الأول يعمل لربط البنية التحتية للدولة على قاعدة المصلحة المشتركة، وضد العدو المشترك والخطر المشترك، ألا وهو العرب عامة والفلسطينيون خاصة، واتجاه آخر يعمل على توجيه مؤسسات الدولة نحو سياسة تعاون وتفاهم مع العرب حتى تتمكن البنية التحتية للدولة العبرية من

ترسيخ قواعدها وتطرح صياغات لعمل مشترك من أجل مصالح مشتركة، ولكن من موقع القوي الواثق والثابت على الارض دون منازع.

وجاءت "انجازات" حرب حزيران ١٩٦٧ وما تلاها من "سكرة النصر العسكري" وظهور "امبراطورية اسرائيلية"، تفاخر بغطرسة القوة المسلحة، و"الجيش الذي لا يقهر"، لتساعد المجتمع الاسرائيلي الى الانتقال الى وضع جديد، وضع يختلف عن صراع المدرستين السابقتين في فترة الثلاثنيات والاربعينات، وضع جديد، يفتح الآفاق لاكثر من ترف فكري، يبرز "تعددية" فكرية ومنهجية اسرائيلية في التعامل مع قضايا الصراع العربي-الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية. وذلك من موقع الاطمئنان الى القوة الذاتية. وقد فسر بعض الباحثين ذلك بقوله : أن هذا الأمر، بدأ يخرج المجتمع الاسرائيلي من واقعه "الاسبرطي" العام، الى واقع جديد، يبرز "خصوصية صهيونية" تتجه نحو "العسكرة" اكثر من السابق، وفي تقديري ان ذلك غير صحيح. وان كانت الصورة المميزة للمجتمع الاسرائيلي في تلك الحقبة، تميزت "بقوة العسكر".

إن هذا التباين داخل المجتمع الاسرائيلي، بين "دور العسكر" و "دور الدبلوماسية" في التعامل مع الطرف العربي والفلسطيني، أوجد داخل اسرائيل، شرائح اجتماعية متعددة، من أقصى اليسار الى اقصى اليمين، الأمر الذي جعل بالامكان التحدث عن "قوى معتدلة" داخل المجتمع الاسرائيلي، وليس بالضرورة ان تكون موجهة من قبل المؤسسة الرسمية، وان كان قسما منها بالفعل، داخل تلك المؤسسة، وقد سمحت له الظروف العامة بهامش محدود، للنمو والنهوض، بحيث أصبح بامكانه ان "يظهر" بين وقت وآخر، ويطرح "تحديات فكرية" لحلول سياسية أو اجتماعية او اقتصادية ... ودخلت هذه القوى في امتحانات داخل المؤسسة الرسمية وخارجها، استغلت تدريجيا خلالها في مرحلة، وقدر لها وفي مرحلة اخرى، ان تفرض تصوراتها داخل المجتمع الاسرائيلي، ليس لاعتمادها وتبنيها، بل لمناقشتها ومحاولة فهم نتائجها.

وقد أدى "العجز" العربي، ولفترة طويلة، عن طرح بديل عسكري أو سياسي، ادى الى جعل الصراع الداخلي الاسرائيلي، صراعا اجتماعيا سياسيا. وكانت القضايا الداخلية :

طائفية، دينية، اجتماعية، ملفات مفتوحة داخل المجتمع الاسرائيلي، وتأخذ اولويات البحث والمناقشة والاهتمام، في حين كان الملف الأهم، الملف الفلسطيني، غير مطروح، لانه كان يعتبر "ملف أمن" وهذا يندرج تحت المقولة الاسرائيلية : "إما نحن أو هم" ... وبالطبع لم يكن "الملف العربي" بأفضل من ذلك.

إلا أن هذا الشعور بالاطمئنان العملي والقلق النظري، سمح كما قلت، الى ظهور "قوى فكرية" في الهامش السياسي اليومي، تطرح قضايا "الملف الفلسطيني والعربي"، ولكنها فشلت في "التوفيق" بين هذا الملف وغيره من ملفات القضايا الداخلية الاسرائيلية، بمعنى انها لم تنجح في عرض وتقديم الملف الفلسطيني والعربي للمواطن الاسرائيلي، كملف مطروح على جدول الاولويات.

وطالما كانت التركيبة السياسية الحاكمة، منسجمة مع موازين القوى الداخلية والخارجية، فلم تكن "المشكلة" أو "الملف الفلسطيني" في حاجة الى تقديم او بحث او مناقشة. وكانت السياسة الرسمية تقول : استمرار الأمر الواقع ....

ولكن .... ومع بدايات التغيير، اختلفت الصورة، وجاء التغيير على النحو التالي:

(أ) بداية انتقال مركز الثقل الاجتماعي السياسي من وسط الغربيين الى وسط الشرقيين، وبالتالي تراجع "القيادة التقليدية التاريخية".
(ب) فقدان الثقة المطلقة، او تزعزع القدرة العسكرية الاسرائيلية بعد عام ١٩٧٣.
(ج) دخول الملف العربي والفلسطيني الى "البيت الاسرائيلي" مع سيناريو لبدائل عسكرية وسياسية.
(د) طرح تحدي المقاومة الفلسطينية (الانتفاضة) مقترنا بتحدي سياسي، ليكن هناك ملفا فلسطينيا-اسرائيليا !
(و) تغيير المعادلة السياسية الدولية، انتهاء الحرب الباردة، سقوط جدار برلين، رياح التغيير في اوروبا الشرقية، وتغيير الادوار والقوانين التقليدية على اثر ذلك.

هذه القضايا، عملت على خلخلة موازين القوى والتوازن داخل المجتمع الاسرائيلي، بحيث أصبحت الخارطة السياسية الاسرائيلية، خارطة متعددة الألوان .... بمعنى أن الفوارق داخل المجتمع الاسرائيلي وإن بدت على السطح طفيفة ومحدودة، الا انها ذات جذور عميقة ومختلفة ومتناقضة ان لم تكن متضاربة ومتصارعة.

وهنا، يأتي الدور الفلسطيني المحاور، وأهمية هذا الدور في المساعدة على توضيح تلك الألوان المتعددة، وفي تحريك عناصر منها، وفي تبيان الفوارق والتناقضات والصراعات بينها وفيها. وأخيرا، في طرح الأوراق الفلسطينية وتشجيع قراءتها، وفهمها، تمهيدا للتعامل معها على الخارطة السياسية الاسرائيلية.

إن اتساع الفجوة والتنافر بين التيارات الفكرية والسياسية الاسرائيلية، يتطلب طرح الموضوع الفلسطيني على جدول الأعمال، مع ضرورة اسقاط اكبر قدر ممكن من مظاهر التشكيك، بحيث يصبح بامكان الشارع السياسي الاسرائيلي، التعامل مع الحقوق الفلسطينية، والمؤسسات الفلسطينية، والمطالب الفلسطينية، بشكل يمهد السبيل للاقتناع بها وقبولها او على اقل تقدير عدم رفضها او مقاومتها، بل وتفهم عدالتها ... وذلك بالتقدم نحو الخطوة الأولى، وهي قبول مناقشتها والاعتراف بوجودها.

إن العلاقة اليوم، بين الفلسطينيين والاسرائيليين، هي علاقة "حوار"، وهذا الحوار يختلف باختلاف زمانه ومكانه ومواقع اطرافه واصحابه ومستمعيه.

فهناك "حوار" يتم من خلال الحجر والرصاص والصاروخ والقنبلة والطائرة والمدفع والدبابة ...

وهناك "حوار" يتم من خلال قراءة كتابات وايديولوجيات اطراف في المعادلة السياسية، مثل ماتسبن، راكاح، قوى اليسار التقدمية.

وهناك "حوار" بين قوى فكرية نشيطة تسعى للتنسيق في المواقع والمواقف وايضا في التوجهات المستقبلية مثل : مبام، راتس، السلام الآن. ولعله من المفيد

الاشارة هنا الى ان مسألة الحوار مع هؤلاء، تساعد كل فريق على تفهم مواقعه ومواقفه بشكل اوضح قبل ان يتقدم نحو الطرف الآخر.

ثم هناك "حوار" مع قوى اخرى، تعارضنا وتخالفنا في معظم ان لم يكن في جميع مواقفنا، ولكن هناك نقاط تقاطع معينة، ممكن اعتمادها كمحطات للانطلاق منها.

وأيضا، هناك "حوار" مع اطراف اكثر عداء وتشددا، ولكن، التقدم نحوها يأتي في الدرجة الأولى لكشفها وتوظيف تطرفها لتحويل الرأي العام عنها، او فصلها عن غيرها من قوى، او على اقل تقدير، لتحييد المتعارضين معها.

إننا نعيش في عالم المتغييرات، وان الاحتكاك مع الطرف الآخر مسألة حتمية، ولا يملك اولئك الذين يرفضون "الحوار" فكرا او سلوكا، الا ان يجد نفسه مضطرا الى توظيفه في حياته اليومية المعاشية بشكل او بآخر. خاصة بالنسبة للمناضلين اثناء التحقيق او في السجون. وما لم تكن حقيقة الطرف الآخر واضحة المعالم، معروفة لنا، فان الاحتكاك الجبري والقصري معها ستكون له آثار سيئة. وان اغلقنا الابواب والنوافذ، وطرحنا فكرة وصورة الطرف الآخر كما نتخيلها دون تفاصيل موضوعية، فاننا سنبتعد عن الحقيقة، ونتعامل مع "أوهام" نرسمها ونستسلم لها، ونقاتل "اشباح" دونما نتيجة.

إن الدخول في عملية "الحوار" يجب ان تكون عملية مدروسة ومحسوبة ومفهومة، فكما نحن نحاول تغيير مواقعهم ومواقفهم ومصالحهم، سيحاولون هم فعل ذلك ايضا.

ومن هنا، كان لا بد من وضوح الثوابت والحقوق الفلسطينية، والتمسك بها، من اولويات الشروط المطلوبة للبدء في مثل هذا "الحوار".

وهناك ضرورة اخرى، هي حماية هذا "الحوار" وطنيا، لان الطرف الآخر، ولشعوره بخطورة هذا الأمر، سيحاول تشويه "الحوار" اعلاميا، الأمر الذي يفتح المجال امام

محاولات داخل البيت الفلسطيني، لردع المتحاورين، او اطفاء حماسهم، وبالتالي، ستكون النتيجة أن المجتمع الفلسطيني، سيدخل في مناقشات داخلية هامشية، تبعده عن جدول اولوياته بالاضافة الى انه سيدخل في "حلبة تناقضات" فكرية هو في غنى عنها في هذه المرحلة وبهذا يغيب الهدف! وينشغل الهدافون!

أما عن المحاذير في الطريق الى "الحوار" فهي :

(أ) عدم معرفة وتحديد الخارطة السياسية الاسرائيلية.

(ب) عدم التمسك والدفاع عن الحقوق والثوابت الفلسطينية.

(ج) عدم التقيد باولويات جدول الأعمال وبالتالي الدخول في قضايا فرعية وهامشية قد تعرقل او تجمد او تخرج الحوار عن مساره. وقد تفرز ازدواجية تهدد مستقبل الحوار بمجموعه.

(د) أن لا يكون الحوار بديلا عن حوارنا مع انفسنا او أن ينقل من الشارع الاسرائيلي الى الشارع الفلسطيني.

(هـ) أن لا يجر أي خلط بين الاستراتيجية الفلسطينية وادوات التكتيك، وأن لا يؤديا الى أي احباط في الشارع الفلسطيني.

إن وضوح الهدف العام وتقسيمه الى مراحل يستلزم تقديم مشروع حل مرحلي للطرف الآخر، مع المحافظة على الهدف العام الرئيسي ثابتا طوال المراحل التالية. وبالتالي تهيئة الطرف الآخر للتقدم نحو المرحلة التالية ليس بهدف استكشاف الطريق، بل بهدف الاعتراف والقبول بالطريق.

ولا بد من التنويه هنا، الى أن "الانفعال" هو من المسائل الخطيرة التي تؤثر على مضمون ونتائج الحوار. إن الانفعال، نتيجة لتطور معين، او حدث معين، بحيث "يخرج" الحوار عن طريقة المرسوم له، او "توريطه" في مناقشة قضايا طارئة، او التبرير والدفاع او الهجوم على مواقف معينة، بحيث تصبح هذه، سمة الحوار، وبالتالي لا نحصل على النتيجة المرجوة من ذلك الحوار، وإن كان ذلك مغريا في بعض الأحيان.

إضافة لذلك، فان مسألة لغة الحوار، من الادوات الاساسية لنجاح الخطة، بمعنى، ان استخدام اللغة التي تؤثر على الطرف الآخر، لتمهد الطريق نحو الهدف المطلوب، واللغة المقصودة هنا هي ليست لغة المخاطبة : العربية او العبرية او الانجليزية، أو غيرها، بل المقصود بها، القاموس السياسي المراد توظيفه لخدمة أهداف الحوار، على سبيل المثال :

(أ) صيغ الحلول السياسية للتعايش في مساواة وعدالة واستقلال وسيادة ثنائية.

(ب) أفكارنا وفهمنا لقضايا مثل : الصهيونية، التطرف، العنف، الديمقراطية، التعددية.

وخلاصة القول، ان الحوار هو اداة سياسية اعلامية، اذا تم توظيفه في زمان ومكان ما، واذا ما حظي بالآلية المتطورة، واذا كان علنيا بدعم وطني (اجماع) كاحدى قنوات النضال، وجزءا منها، فان المعادلة السياسية في منطقتنا ستدخل ضمن رياح التغيير، وستكون جزءا لا يتجزأ من عصر التسعينات، وبالتالي فان "التغيير" سيتواصل يوما بعد يوم حتى تتحقق الاهداف الوطنية.

× × × × ×

PASSIA